



تقنيات الاتصالات ودورها في توسع الشمول المالي في بعض الدول العربية

أ.د. مأمون حسن محمد سعد أ.م. د. بشرى محمد سامي حسن الاسدي

كلية الزرقاء - المملكة الاردنية الهاشمية جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد - العراق

bushram.alasadi@uokufa.edu.iq

mamoonsad@gmail.com

المستخلص

يعد الشمول المالي احد المواضيع المهمة التي تسعى الى تحقيقها المؤسسات المالية بشكل عام والمؤسسات المصرفية بشكل خاص بما يخدم اكبر شريحة مجتمعية بهدف تحقيق القبول المجتمعي وذلك بالمساهمة في الحد من الفقر واتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية وذلك من خلال التطور الحاصل في تقنيات الاتصالات والمتمثلة بالصراف الآلي والانترنت، اذ تساهم في سرعة تقديم الخدمة حيث جاء البحث لكي يلقي الضوء على هذين المتغيرين (تقنيات الاتصالات والشمول المالي)، وتوصل الى نتائج وتوصيات من اهم النتائج: "تباينات الدول العربية في نسب الشمول المالي بين الذكور والاناث ويرجع هذا التباين الى الاعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية التي تعطي للذكور دور اكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية". اما التوصيات فاهمها "اعتماد التمويل الرقمي في التمويل للإسراع في تقديم الخدمات المالية وشمول اكبر عدد من المواطنين .

Communication technologies and their role in expanding financial inclusion in the Arab some countries

Summary

Financial inclusion is one of the important topics that financial institutions in general and banking institutions in particular seek to achieve in order to serve the largest segment of society in order to achieve societal acceptance by contributing to poverty reduction and



providing access to financial services through the development in communication technologies represented by automated teller machines And the Internet, as it contributes to the speed of service provision, as the research came to shed light on these two variables (communication technologies and financial inclusion), and reached conclusions and recommendations, among the most important results: The social role that gives males a greater role in social and economic life. As for the recommendations, the most important of them are “adopting digital finance in financing to expedite the provision of financial services and include the largest number of citizens.

مقدمة :

تنتم الحياة بالنمو والتطور باستمرار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمالية ، ومع هذا التطور كان هناك اهتمام بالشمول المالي لما له من أهمية واضحة وكبيرة على حياة قسم كبير ومهم من المجتمع وهذا القسم ليس لديه حسابات مصرفية او تعامل مع المؤسسات المصرفية ولذلك جاءت فكرة تعميم الخدمات المالية بهدف تحقيق القبول المجتمعي وذلك بالمساهمة في الحد من الفقر واتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية وبالتالي الخدمات الاساسية والمهمة في حياة الناس ومجتمعاتهم ومن اجل تحقيق مستوى مقبول من حيث الشمول والخدمة المقبولة مجتمعيًا ، لابد من اليات ووسائل وتقنيات اتصالات متقدمة تساهم في سرعة تقديم خدمات الشمول المالي لا وسع عدد من الناس ' وتعد وسائل الاتصال السريع هي الافضل على هذا السبيل .

اولا : منهجية البحث

ا- مشكلة البحث:

ان التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اينما تكون تعكس اثارها على مجريات الاحداث في كل مجتمع ، ومنها المجتمعات العربية ولاسيما بعد حقبة ما سمي بالربيع



العربي الذي كانت له اسبابه الداخلية اولا والخارجية ثانيا ، الامر الذي يستدعي ويتطلب ان تقوم الادارات بإجراءات من شأنها تعزيز العلاقة بين المؤسسات المالية ذات الاختصاص والربائين ومن اجل تحقيق اكبر حصة سوقية فضلا عن تحقيق الارباح ، اخذت هذه المؤسسات بأساليب جديدة من اجل التوسع في تقديم الخدمات المالية فكان اسلوب الشمول المالي واحدا من اهم الاساليب او المجالات التي يمكن من خلالها التوسع في تقديم الخدمات المالية الى الجمهور ولتحقيق ذلك تواجه المؤسسات المالية مشكلة ايصال هذه الخدمة لان ايا من وسائل الاتصال وتقنياتها يمكن ان تسهل تقديم خدمات الشمول المالي .

ب- اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :

- 1- المساهمة المعرفية في العلوم المالية والمصرفية والاستثمارية.
- 2- التعرف على مستوى النشاط المتعلق بالشمول المالي .
- 3- التعرف على تقنيات الاتصالات المستعملة او التي يمكن استعمالها لتسهيل تقديم خدمة الشمول المالي .

ج- اهمية البحث :

يكتسب البحث اهميته من خلال الموضوع الذي يتناوله ، كون الشمول المالي مؤداه توسيع الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الى اوسع قطاع بالتأكيد سينعكس ذلك على النشاطات المالية والمصرفية تحديدا ، وسيؤدي ذلك الى انعاش التعاملات التجارية في الاقتصاد الوطني وينشط الوحدات الاقتصادية وبالتالي سيحقق أهدافه الداعية الى ايصال هذه الخدمات المالية الى الشرائح التي هي بحاجة الى احداث تغيير في اسلوب حياتهم ومستوى المعيشة لهم

ثانيا : تقنيات الاتصالات والشمول المالي

ا- تقنيات الاتصالات:

1-1- الأنترنت :

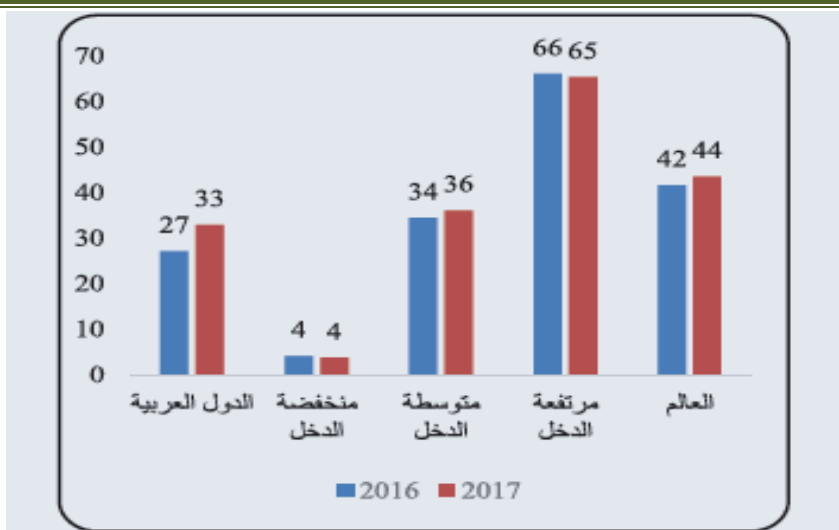
يعد الانترنت وسيلة اتصال متقدمة وسريعة، سهلت وتسهل الاتصال بين الاطراف المتعاملة، لذلك يعد من الوسائل المهمة والسريعة والتي يمكن ان تمتد الى ابعد الاماكن، وفقا



لذلك يمكن اعتماد هذه الوسيلة أو التقنية المتقدمة في توسيع الخدمات المالية من لدن المؤسسات المالية وتحديد المؤسسات المصرفية إلى الآخرين من الزبائن وغيرهم. وكما يلاحظ أن الاتصالات بين دول وشعوب العالم أصبحت أسهل والتواصل أسرع، لكن ذلك يحتاج إلى مقومات لنجاح مشروعات الشمول المالي وبرزت هذه المقومات هو تبني موضوع الشمول المالي من قبل المؤسسات المالية الكبيرة مع دعم الدولة لهذا النشاط الهام، إضافة إلى الحاجة القائمة للضمانات والثقة في التعاملات. وقد قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، منذ تدشينها في عام 2011، طرق زيادة شمول هذه الخدمات. وتم في عام 2017، لأول مرة، باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبقة لتقليل عدد البالغين للذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أوسع. وبالطبع، لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من خدمات الشمول المالي، (مجموعة البنك الدولي، 2017)

1- 2 الصراف الآلي :

هو جهاز مصرفي يستخدم للإيداع والتحويل والسحوبات وفق نظام آلي متقن ودقيق ويرتبط بشبكة مصرفية حاسوبية ضامنة لحقوق أطراف العملية المصرفية. ويشتمل على ثلاث مكونات أو وحدات هي وحدة الإدخال ووحدة المعالجة ووحدة الإخراج (Input-process-out put) إذ يستلم الصراف الآلي بطاقة أو الكارت المستخدم ويتم الارتباط بالشبكة المصرفية لتنجز العملية فينظم مستند يتضمن تفاصيل العملية أي كانت تحويل أو سحب أو إيداع، أن جهاز الصراف الآلي كان وما زال وسيلة مصرفية تسهل العمليات المصرفية وهو ما يسهل توسيع الخدمات المالية لا وسع قطاع من الناس ونموها. والشكل (1) يبين أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ في العالم والمنطقة العربية وحسب مستويات الدخل.



شكل (1)

اجهزة الصراف الالي العالم والدول العربية

المصدر: البنك الدولي، (2019) قاعدة بيانات المؤتمر العالمي للشمول المالي

Index

3- اجهزة الهاتف :

كان لانتشار استخدام الهواتف المحمولة اثر واضح وكبير على تقديم الخدمات المالية والشمول المالي، ووضحت الجمعية الدولية لشبكة الهواتف المحمولة ان خدمات تحويل النقود عبر الهاتف المحمول تدير مليار دولار يوميا عبر 275 عملية توزيع للنقود بواسطة الهواتف المحمولة اذ اصبح الهاتف النقال وسيلة متاحة وسهلة الحمل ومع توفر الانترنت يمكن لحامله اجراء العمليات التي يرغب بإنجازها من خلال شبكة الانترنت، ولكن هذه الوسيلة التي تتميز بسهولة الاستخدام والحمل قد تواجه مشكلة وهي ان البعض من الجمهور لا يستطيع اقتناء مثل هذه الاجهزة المتطورة. كما ان الامر يحتاج الى ثقة في التعامل بين الاطراف المعنية وعالية فان الرغبة في توسيع الخدمات المالية ضمن ما يسمى الشمول المالي قد يواجه في بعض المجتمعات مشاكل ومعوقات قد تكون صعبة الحل .



4- الحاسوب :

الحاسوب جهاز يمكن الانسان من كتابة و تخزين المعلومات والبيانات ونقل المعلومات لأي نشاط يتعامل به وعلى مستوى الشمول المالي فيمكن التواصل ونقل المعلومات الى الآخر عن طريق ربط الحاسوب بالانترنت.

5- البنوك الالكترونية:

البنوك الالكترونية او الصيرفة الالكترونية من احدث واهم المواضيع التي ظهرت على مستوى الصيرفة والشمول المالي ومضمونها القيام بالعمليات المصرفية وتقديم الخدمات المالية، واصبحت منتشرة في العديد من الدول وهي بنوك افتراضية تقوم بعمليات التحويل المالي وتنتم بالسرعة وقلة الجهد و انخفاض الكلفة (بربح. 2017)

ب - الشمول المالي (Financial inclusion)

1- مفهوم وطبيعة الشمول المالي :

الشمول المالي هو عملية ضمان حصول الجماعات ذات الدخل المنخفضة على المنتجات والخدمات المالية بتكاليف مناسبة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل المؤسسات المالية الفاعلة والسائدة . (Joshi , 2011) وقد كانت بداية الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 وفي دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنكلترا جاءت الدراسة اثر اغلاق فرع بنكي حول حصول سكان المنطقة الفعلي للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999 استعمل مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية لأسباب ثقافية أو عقائدية او لانعدام الحاجة اليها ، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قسري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على مسببات



الاقتصاد وعوامله ، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وبيّنت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصولها للأفراد ، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية. وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها "تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال". لذا حظي الشمول المالي بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو، والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية. 2016) وكان للتطورات السياسية والاقتصادية التي حصلت في مناطق مختلفة من العالم أثر في حصول تغييرات في السياسات المالية للعديد منها ولا سيما ضمن القطاع المصرفي ، هذا القطاع الذي يحظى باهتمام كبير في مختلف الدول لما للدور الذي يلعبه في الاقتصاديات الوطنية، إذ يتم تجميع الأموال وتعبئتها لتصبح قيد التمويل للوحدات الاقتصادية التي تواجه الحاجة إلى المال من أجل التوسع في طاقتها الإنتاجية بسبب ازدياد الطلب على منتجاتها أو الدخول إلى الأسواق بمنتجات جديدة ، في كل الحالات هناك حاجة إلى التمويل وبالتالي فإن القطاع المصرفي هو القطاع الأساسي للحصول على التمويل ولا سيما في الدول التي يمنع على شركات القطاع الخاص فيها من إصدار سندات وطرحها في السوق المالية، وإيماناً من حكومات هذه الدول في توسيع الخدمات المالية وانسجاماً مع استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في حدود عام 2030 ظهر ما سمي بالشمول المالي الذي هو عبارة عن عملية تقديم التسهيلات المالية والقروض الصغيرة للمحتاجين إليها من أصحاب الشرائح المجتمعية الصغيرة والورش والأفراد حتى وإن لم تكن لديهم حسابات مصرفية أو هو الطريقة أو الحالة التي يمكن بواسطتها تقديم الخدمات المالية الملائمة أو المناسبة باختلاف أنواعها كعمليات الائتمان المصرفي وحسابات التوفير أو التحصيل والدفع وكذلك التأمين وبتكاليف مناسبة وبما يعمل على تلبية الاحتياجات المالية للفئات الأقل دخلاً وبما يساهم في



مساعدة هذه الفئات للعيش بطريقة مرفهة وأمنة ومستدامة وذلك لتوسيع تقديم الخدمات المالية لعموم افراد المجتمع ويعرف الشمول المالي ايضا بانه السعي الى جعل الخدمات المالية متاحة بأسعار معقولة لجميع الافراد والشركات بغض النظر عن القيمة الصافية والحجم على التوالي ويسعى ايضا الى معالجة وتقديم حلول للقيود التي تستبعد الناس من المشاركة في القطاع المالي و الوصول إلى الخدمات المالية - يختلف على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم في بعض الاقتصادات المتقدمة (Mehrotra & yet man ,2016) وتشير بيانات الاستطلاع أن ما يقرب من واحد من كل خمسة أشخاص لا يملكون حساباً مصرفياً أو أي شكل آخر من أشكال الوصول إلى القطاع المالي الرسمي . وهناك تعريف اخر للشمول المالي، بأنه إتاحة الخدمات المالية والمصرفية الى اوسع القطاعات ،وسواء كانت منشآت اعمال وشركات او أفراد ويدخل ذلك ضمن ما يسمى ، اي ان المؤسسات المالية هي من تعرض الخدمات والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات ويدخل ذلك ضمن الطلب على الخدمة ومن خلال تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة عبر القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي، و من الجدير بالذكر ان الشمول المالي مرتبط بالاستقرار المالي وان هذا الاستقرار احد مقومات هذا الشمول كتقديم خدمات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل للعاطلين والمساهمة في خفض معدلات الفقر، وتحسين المستوى المعاشي لا وسع عدد من الناس الفقراء، وزيادة استعمال الهواتف المحمولة لان ذلك يساهم في توسيع الخدمة التي تقدم ضمن خدمات الشول المالي. وهناك دراسات وتجارب تشير الى ان العلاقة القوية بين الاشتمال المالي وتحقيق التنمية المستدامة فالاشتمال المالي يساهم في الحد من الفقر ومكافحة هجرة السكان للبحث عن عيش افضل، ويمكن ايضا ان يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي .

ج-الاستقرار المالي والشمول المالي

يرتبط الشمول المالي بالاستقرار المالي اذ ان التوسع بالشمول المالي والذي يعني حصول الشرائح الجماهيرية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف متدنية لا يأتي الا بواسطة استقرار السياسة المالية في الدولة وبالتالي هناك استقرار مالي يمكن الدولة من



التوجه حول توسيع خدماتها المالية من خلال المؤسسات المالية الموجودة فيها وهناك بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي وفق مؤشر مقبول معياريا وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد ومحدد للاستقرار المالي، إلا أن البنك المركزي الأوروبي قد عرف الاستقرار المالي بالاتي "أن النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات والأزمات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة"، وبالتالي يمكن أن يكون الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة مثل تسهيل إجراءات الدفع أو التسديد وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي أو حدوث أزمات مالية ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو لدى حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللائمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار. كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف الذي يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي. وأكدت بعض الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان (صندوق النقد العربي ، 2015) مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصادياً ويمكن تحديد مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى عدم تحقيق الاستقرار المالي وهي :

1 – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما ينعكس بشكل كبير على السياسة المالية والنظام المالي عموماً وبالتالي على النشاط المالي والشمول المالي تحديداً .

2- عدم استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً كاملاً أو استغلالها واستثمارها بشكل غير كفوء. مما يزيد من التكاليف مقابل ما يحصل عليه المستثمر من ربحية ،

3- التأثير بالأزمات الاقتصادية والمالية الدولية ، كما حصل وتأثرت اقتصاديات عديدة بالأزمة المالية العالمية عام 2008 .



- 4- تأثيرات تغيرات اسعار الصرف وانعكاس هذه التغيرات على النظام المالي والسياسة المالية اثر ذلك على المؤسسات المالية وبالتالي على الشمول المالي .
- 5- الانفاق غير الرشيد والواسع على حساب التوسع بالاستثمارات الرشيدة والمربحة .
- 6- هدر المال العام وشيوع ظاهرة الفساد المالي والاداري دون حساب ' اي ليست هناك مسائلة حقيقية وعدم سيادة القانون على الفاسدين .

2- حسابات البالغين في بعض الدول العربية

تشير دراسات صندوق النقد الدولي عن الشمول المالي في الدول العربية بانها الاقل في نسبة الشمول المالي للجمهور البالغ فيها على مستوى العالم، كما تتباين هذه المستويات على المستوى العربي وكما هو واضح ، صنف الدول العربية الى ثلاث مستويات، الاول الدول ذات معدلات شمول مرتفعة شملت دولة الامارات والبحرين وعمان والكويت والسعودية وقطر وكانت معدلات الشمول لهذه المجموعة تراوحت بين 83.2% لدولة الامارات العربية كأعلى مستوى وادنى مستوى كان 65.9% لدولة قطر وكانت البحرين بالمرتبة الثانية حيث بلغت النسبة 81.9% ثم عمان والكويت والسعودية واخيرا قطر ، وعلى مستوى الذكور والاناث كانت دولة البحرين بالمرتبة الاولى تليها الامارات ثم سلطنة عمان ثم الكويت والسعودية واخيرا دولة قطر، اما الأعلى على مستوى النساء كانت دولة البحرين في المرتبة الاولى تليها الامارات ويلحظ اقتراب هذه النسبة بين هذه المجموعة حيث تراوحت بين اعلى مستوى كان 66.7% للبحرين وادنى مستوى 61.1% ، اما المجموعة الثانية وشملت الجزائر ولبنان والمغرب وتونس والاردن وفلسطين وتراوحت نسبة الشمول المالي بين 50.3% كأعلى مستوى للجزائر وادنى مستوى هي الاردن حيث بلغت النسبة 25.0% ، اما اعلى معدل على مستوى الذكور فقد جاءت لبنان بالمرتبة الاولى وبمعدل 62.4% وادنى مستوى فلسطين وكان المعدل 27.3% بينما تصدرت المجموعة بمعدل الشمول على مستوى النساء الجزائر وبمعدل 40.1% تليها لبنان وبمعدل 9.32% . وكانت الاردن الأدنى في معدل الشمول المالي حيث بلغ 15.5% ، اما مجموعة الدول ذات معدل الشمول المالي المنخفض فقد ضمت كل من موريتانيا وجاءت في المقدمة بمعدل 20.4% وفي المرتبة الاخيرة كانت اليمن وبمعدل 6.4% وعلى مستوى الذكور والنساء احتفظت موريتانيا بالمرتبة الاولى يليها السودان بالمرتبة الثانية كلا نوعي الشمول المالي للرجال والنساء . ويوضح ذلك الجدول (1)،



وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد
(الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وأداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق)
محور العلوم المالية والمصرفية 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022

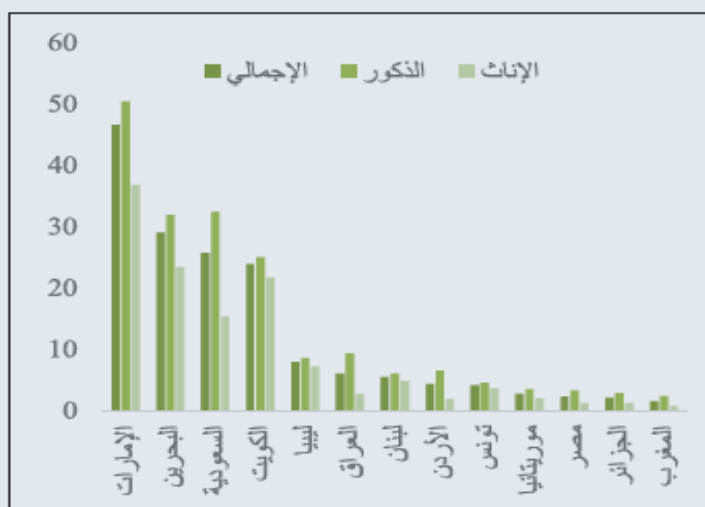


جدول (1) نسب المشمولين بالشمول المالي لسنة 2014

الدولة	المجموع	الذكور	النساء
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.3	79.3	64.0
السعودية	69.4	75.3	61.1
قطر	65.9	68.6	61.6
الجزائر	50.3	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2
موريتانيا	20.4	22.2	18.8
السودان	15.3	20.2	10.9
مصر	13.7	18.0	9.2
جيبوتي	12.3	16.6	8.8
العراق	11.0	14.6	7.4
الصومال	7.9	9.0	6.0
اليمن	6.4	11.4	1.7

المصدر- اتحاد المصارف العربية / واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه / 2017.

ويوضح الشكل (2) نسبة السكان البالغين المستفيدين من الانترنت والهاتف المحمول وقد تميزت دولة الإمارات بالمرتبة الاولى تليها البحرين والسعودية في حين كانت بقية الدول بنسب متدنية والبعض الآخر لم ترد ضمن الاحصائية ووفقا لذلك اما ان هذه الخدمة غير متوفرة او الامتناع عن تقديم الاحصائيات المطلوبة وهو الأرجح .



شكل (2) نسبة السكان البالغين المستفيدين من الانترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين (2017)

المصدر: البنك الدولي، (2019) قاعدة بيانات المؤتمر العالمي للشمول المالي Index

3 - الحسابات حسب فئة العمر

الجدول (2) يتضمن حسابات حسب فئة العمر . اذ بلغ من لديهم حسابات مصرفية بحدود عمر ما زاد على 15 سنة ولغاية 25 سنة كنسبة من البالغين بمستويات مختلفة حسب الدول العربية وتصدرت الإمارات الدول العربية اذ بلغت النسبة 83.2% تليها البحرين وبنسبة 81.9% . والكويت بنسبة بلغت 72.9% ثم السعودية 69.4% والجزائر بنسبة 50.6% اما بقية الدول العربية فقد تراوحت النسبة بين ادنى مستوى بلغ 7.9% في الصومال واعلى نسبة 46.9% في لبنان لمجموعة الدول التي تقل النسبة فيها عن 50% ، اما من كانت اعمارهم تتجاوز سن 25 سنة فاعلي، ايضا تصدرت الامارات مجموعة الدول العربية التي تزيد النسبة فيها عن 50% وكانت النسبة في دولة الامارات 88.2% . تليها ايضا دولة البحرين وبنسبة 85.8% ثم الكويت والسعودية والجزائر وكانت النسبة 75.3% و 70.9% و 57.5% على التوالي، يشير ذلك الى الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول التي بلغت فيها النسب مرتفعة واهتمام حكومتها بشعبها وبالنشاط الاقتصادي الناتج عن انفتاح هذه الدول على العالم الاخر والتسهيلات التي توفرها للاستثمارات الاجنبية والعربية .



جدول (2) ملكية الحسابات للبالغين و اعمار فوق 15 سنة وفوق 25 سنة لسنة 2014

الدولة	فوق سن ال 15 سنة %	فوق سن ال 25 سنة %
الجزائر	50.5	57.5
البحرين	81.9	85.8
مصر	13.7	17.3
العراق	11.0	12.0
الأردن	24.6	31.8
الكويت	72.9	75.3
لبنان	46.9	52.2
موريتانيا	20.4	24.8
السعودية	69.4	70.9
الصومال	7.9	8.3
السودان	15.3	17.0
تونس	27.3	30.3
الإمارات العربية المتحدة	83.2	88.2
فلسطين	24.2	33.3
اليمن	6.4	9.0

وبلحظ توسع الشمول المالي على المستوى الدولي وذلك لقيام العديد من الحكومات الوطنية باتباع سياسات تضمنت توسيع نطاق الشمول المالي وكانت نتائج الجهود الوطنية والدولية حيث ازداد عدد المالكين للحسابات من البالغين على مستوى العالم واصبحت النسبة 69% سنة 2017 بعد ان كانت 51 % سنة 2011 ، ومازال مسار الشمول المالي باتجاه التصاعد. (مجموعة البنك الدولي ، 2017) . وقد اوضحت احصائيات صندوق النقد الدولي ان الشمول المالي في الدول العربية سجل ادنى المستويات في العالم ، ويتضح ذلك من النسبة المتدنية للسكان البالغين الذين يملكون حسابات بنكية حيث كانت 18% وهي نسبة منخفضة، وعلى مستوى النساء كانت النسبة 14 % وهي ادنى النسب على مستوى الدول النامية . و من الجدير بالذكر ان ذلك لا يرجع الى نقص الاموال لدى الدول العربية ، بالعكس ففيها دول نفطية وايراداتها مرتفعة ، وكانت الودائع مرتفعة في الدول العربية

ويوضح الجدول (3) نسب الودائع في الدول العربية ولكن الشمول المالي كان بمستويات متدنية ، (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، 2016) ، كما يوضح الجدول ارتفاع نسبة الودائع في كل من لبنان والأردن والإمارات والمغرب وفلسطين ومصر ويرجع ذلك الى مستوى الوعي المصرفي لدى السكان في هذه الدول. وتجدر الإشارة ان لبنان التي بلغت النسبة



فيه 250 % لا يشبر الى الزيادة في حجم المداخل او الثروة في هذا البلد الذي يعد اقل الدول العربية من حيث الموارد حيث يعتمد على السياحة بالدرجة الاولى. وانما الى الوعي المصرفي للشعب اللبناني . اضافة الى ان نسبة كبيرة من هذه الودائع تعود لمودعين من جنسيات مختلفة ، اي لاتعود جميع الودائع لمودعين لبنانيين وكذا الحال بالنسبة للأردن والامارات والمغرب .

جدول (3)

نسب الودائع في الدول العربية

ن	الدولة	نسبة الودائع %
1	لبنان	250
2	الأردن	119
3	الامارات العربية	90
4	المغرب	86
5	فلسطين	75
6	مصر	65
7	تونس	60
8	الكويت	58
9	السعودية	56
10	سوريا	50
11	الجزائر	49
12	عمان	30
13	اليمن	29

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات التي تضمنتها دراسة معهد ابحاث للسياسات الاقتصادية الفلسطينية . 2016 .



4- الفروع المصرفية :

يبين الجدول (4) الفروع المصرفية في بعض الدول العربية ، حيث كانت لبنان الأكثر عددا يليها المغرب ثم الاردن وتونس وكانت اقلها السعودية ، ويشير ازدياد الفروع المصرفية الى ازدياد امكانية تقديم الخدمة المصرفية للسكان في المناطق التي تقام فيها الفروع المصرفية والتي يتطلب اقامة فروع في مدينة ما بعض الشروط الواجب توفرها وبرزها توفر المال والوعي المصرفي لدى الناس والنشاط الاقتصادي ، وفي كل الحالات وجود المصارف امر يسهل على السكان الحصول على الخدمة المصرفية .

جدول (4) عدد الفروع المصرفية لكل 100000 فرد

ت	الدولة	عدد الفروع المصرفية
1	لبنان	30
2	المغرب	25
3	الاردن	20
4	تونس	18
5	الكويت	17
6	عمان	16
7	الامارات	12
8	السعودية	9

ثالثاً - استراتيجيات واليات توسع وتعزيز الشمول المالي

أ- استراتيجيات تعزيز الشمول المالي من الممكن تعزيز الشمول المالي من خلال ما يأتي :

1- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي .:

في الدول التي تقل او تنعدم فيها فرص العمل وتزداد فيها البطالة . هي بحاجة الى وضع استراتيجية لتنشيط الاقتصاد فيها من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية اذا كانت مؤمنة بالشمول المالي واهميته ولديها الرغبة في توسيع الخدمات المالية لجماهير شعوبها وذلك بوضع استراتيجية تبء بأول خطواتها من خلال تنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم المالي لها مع البدء اولاً بالتشريعات القانونية المحفزة للمستثمرين الصغار او متوسطي



القدرات وذلك بتقديم التسهيلات والمحفزات والإعفاءات الضريبية ومن الرسوم الجمركية وتقديم الخبرة والمشورة، وتقديم القروض المالية بفوائد ميسرة واجال يتفق عليها ومناسبة بشكل يسمح للمقترض باستثمار القرض وتحقيق العائد المطلوب كي يسهل على المقترض تسديد التزاماته المالية .

2- دعم وتطوير الثقافة المالية والمصرفية :

ربما لم تكن ثقافة الشمول المالي معروفة او واضحة للكثير من الجمهور وقد لا تقتصر على الجهل بالشمول المالي. فا الاستثمار والتمويل يحتاج الى ثقافة معرفية في مجال المال والصيرفة وبالتالي من يكون على دراية ومعرفة يحاول خوض مجال الاستثمار للمال الذي يملكه او قد يتجه الى الاقتراض بفائدة من اجل الاستثمار، وهذا يرتب على هذا المستثمر التعامل المالي مع البنوك من حيث الابداع والاقتراض والتسديد ، ان ذلك يحتاج الى ثقافة معرفية في حقل الصيرفة والمال والاقتراض من اجل الاستثمار وتسديد الالتزامات المالية ، مما يسهل على المواطن اللجوء الى البنوك والتعامل معها في مختلف النشاطات المالية وبذلك تكون المؤسسات المالية والمصرفية قد ساعدت وسهلت وعززت الخدمات المالية وبالتالي الشمول المالي .

3- تعزيز حماية الزبون وتحسين العلاقة :

تكمّن حماية الزبون اساسا من خلال التشريعات القانونية التي تسمح و تفرض الاشراف والرقابة على سير النشاطات المالية ضمانا لصحتها وقانونيتها وابعادها عن المخاطر التي قد تواجهها، وفي ذلك حماية للزبائن من المخاطر .

ب – اليات التوسع في الشمول المالي

يحتاج الشمول المالي الى ارضية صلبة تدعم نشاطه، والتوسع فيه، وابرز ما تتسم به هذه الارضية، ان يتم تهيئة البيئة الاستثمارية الناشطة والامنة، والمحفزة للمستثمرين أيا كانوا شركات او مستثمرين افراد، اذ ان النشاط المالي الواسع يحتاج الى دعم وهذا الدعم يتحقق بمجموعة من الخطوات الاجرائية ابرزها :

1- التوسع في فروع شبكة مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة وذلك من شأنه ايصال الخدمة المالية على نطاق واسع بين الناس، حتما يزيد جمهور المتعاملين وينشط الحركة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي من شأنه توسيع الشمول المالي .



- 2- التوسع في مكاتب الصيرفة لتقديم خدمات الشمول المالي وعلى نطاق جغرافي في البداية على ان يتم توسيع هذه الشبكة عند ثبات نجاحها. والسبب في ذلك هو الحاجة الى زيادة الوعي المصرفي والمالي بين الناس من خلال شيوع هذه المكاتب
- 3- زيادة اعداد الصراف الالي او اية وسيلة اخرى من شأنها اتاحة الخدمات المصرفية لا وسع فئات المجتمع. وهو ما يشجع الزبائن على زيادة التعامل فالجميع يرغب في التسهيلات البنكية في التعاملات ولكن الطبقات الفقيرة قد تتردد في الاقبال اذا لم يكن هناك دعم واسناد من المؤسسات المالية .
- 4- تقديم القروض الموجهة ، بمعنى ان هذه القروض التي تمنح يجب متابعة استثمارها من قبل الجهات المقرضة من اجل التأكد سلامة تخصيصها للأغراض التي اقرضت من اجلها .

ثالثا - مقومات الشمول المالي

1 - الاستقرار المالي :

يعد الاستقرار المالي دعامة اساسية للشمول المالي، اذ ان الاستقرار المالي يعني بشكل عام ان الحالة المالية سليمة وتسير بشكل جيد اذ ان العلاقة متلازمة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يدعم الاستقرار المالي التوسع في تقديم الخدمات المالية لا وسع الفئات في المجتمع ويتطلب ذلك توفير السيولة وتقديم التسهيلات الداعمة لحسابات التوفير او الودائع بأنواعها المختلفة وتمويل المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة وقد ساهم ذلك في التنمية وزيادة دخول هذه الجماعات وهذا لا ينعكس على هذه الفئات فقط وانما على الدولة بشكل شامل. (الشمري . 2017 ، ص32-33)، ومن المناسب الإشارة ان العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي وطيدة، اذ لا يمكن الحديث عن شمول مالي مع عدم وجود استقرار مالي ولا يوجد استقرار مالي مع غياب الاستقرار السياسي، لذلك لا يمكن الحديث عن الاستقرار المالي في دول غير مستقرة سياسيا وبالتالي لا يمكن الحديث عن الشمول المالي .

1- تعزيز الشمول المالي ضمن استراتيجيات البنوك المركزية: بإمكان البنوك المركزية العربية اعتماد استراتيجيات لدعم الشمول المالي لأوسع عدد من الجمهور مثال ذلك وضع البنك المركزي العراقي ، الاستراتيجية الوطنية للفترة من 2016 – 2020 حيث ركز البنك على تعزيز الشمول المالي من خلال اتاحة الفرصة لهذه الجماعات للحصول على الخدمات المالية والى اوسع الشرائح الاجتماعية وتمكين الفئات الفقيرة من الحصول على الدعم المالي



والخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي في العراق و العيش برفاهية ولذلك يسعى الى تحقيق ذلك من خلال :

1-2 التمويل الاصغر :

يعد التمويل الاصغر واحدا من الاليات التي تسهم في تقديم الخدمات المالية لمناهضة الفقر والعوز المالي ومن اجل تضيق افة الفقر وتمكين الفقراء من الحصول على الخدمات المالية باتجاه تمكينهم من امتلاك مشروعات او ورش صغيرة منتجة تساعد مالكيها على توليد مداخيل مجزية وتمكينها من الانضمام الى القطاع الرسمي على ان يكون ذلك ضمن سياق المصلحة العامة والتي يجب ان تنسجم مع التوجهات العامة للدولة، كما ان الكثير ممن تضرر مما ولدته الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية من اثار انعكست على الحالة العامة سلبا وهؤلاء جديرين بتقديم العون والمساعدة التي يعد الشمول المالي احد الياتها .

2-2 خدمة الزبون :

من ضمن استراتيجيات البنك المركزي العراقي حماية زبائن القطاع المصرفي وذلك من خلال ايجاد علاقة متوازنة بين القطاع المصرفي وزبائنه واشاعة الثقافة المصرفية من اجل التوسع بالشمول المالي وبما يضمن تحقيق الاستقرار المالي الداعم لاستراتيجية الشمول المالي وتعزيز دور الرقابة المالية وضمان حقوق المؤسسات المصرفية من جانب ومن جانب اخر حماية الزبائن المتعاملين مع القطاع المصرفي، اذ ان التوسع بالنشاط المالي من خلال الشمول المالي يسهم في تنشيط الحالة الاستثمارية ويوسع النشاط الانتاجي والخدمي . (البنك المركزي العراقي، الاستراتيجية الوطنية للسنوات 2016- ، 2020 ،) .

2 – الاسواق المالية : تعد الاسواق المالية مجالا رحبا للاستثمار في الاوراق المالية ، الا انها تحتاج الى مقومات لا قامة السوق المالية ابرزها الوعي المالي لدى الناس ووجود ادخارات واتصالات كفوة وتشريعات قانونية داعمة ومحفزة .

3-التشريعات القانونية : اصدار التشريعات القانونية المحفزة والمشجعة للاستثمارات هي قوانين للاستثمار تتضمن محفزات للاستثمارات المحلية والاجنبية وللقطاعين الحاص والمختلط مع دعم القطاع العام .

4 - تهيئة البيئة الاستثمارية الامنة والجاذبة بكل الخيارات ، وبشكل ضامن لحقوق الدولة المعنية ، ويتطلب تهيئة مثل هذه البيئة توفر الامن والاستقرار الامني في مختلف انحاء الدولة ذات العلاقة بالاستثمار مع تشريعات قانونية محفزة تضمن حقوق المستثمرين وضمان سيادة الدولة وحقوقها المالية في مشروعات الاستثمار .



- 5- سيادة القانون : الشمول المالي هو واحد من الأنشطة الاقتصادية والمالية في اي دولة ، وكغيره من الأنشطة المجتمعية في اي مجتمع يحتاج سيادة القانون من اجل ضمان سير التعاملات المالية وفقا للتشريعات القانونية السائدة ، وبالتالي فان سيادة القانون تؤدي حكما الى الضبط المجتمعي فهي بحاجة الى ذلك لضمان حسن سير التعاملات والأنشطة المالية .
- 6- التامين : هناك توجهات لدى بعض الدوائر المعنية في بعض الدول للدخول في نشاط التامين ، اي التامين على الودائع مثلا ويمكن ان يؤدي ذلك الى سريان النشاط التاميني على النشاط المتعلق بالشمول المالي وهذا يعد ضمانا لا حد اطراف الشمول المالي .
- 7- الضمانات: يؤدي وجود الضمانات الى مزيد من الثقة لدى اطراف الشمول المالي لاسيما المانحين باعتباره المجهز للاموال

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

- 1 - بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفعة لا تتناسب معدلات الشمول المالي فيها مع الإيرادات النفطية.
- 2- بعض الدول ذات الدخل المنخفضة قياسا بدول نفطية كانت معدلات الشمول المالي فيها اعلى من دول ذات دخل مرتفعة .
- 3- تباينت دول ذات دخل عالية واخرى ذات دخل منخفضة ، اذ كانت بعض الدول من الفئة الاقل دخلا و الاكثر في الشمول المالي رغم انخفاض دخولها.
- 4- تباينت الدول العربية في نسب الشمول المالي بين الذكور والاناث ويرجع هذا التباين الى الاعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية التي تعطي للذكور دور اكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .
- 5- غياب الثقافة المجتمعية ذات الصلة بالاستثمار والتمويل ودور هذه المؤسسات في هاتين السياستين الاستثمارية والتمويلية مما كان سببا في ضيق الشمول المالي في بعض الدول .
- 6- تساهم تكنولوجيا الاتصالات بوسائلها التقنية المتطورة في مجالات الشمول المالي وما يتعلق بالنشاط المالي .

ب - التوصيات :

- 1- ضرورة قيام المؤسسات المصرفية في الدول العربية على وفق السياسات الحكومية ان تعمل على نشر الوعي المصرفي بكل انشطته المصرفية مثل ايداع الاموال بدلا من الاكتناز الخاص وغيرها
- 2- تنشيط دور مؤسسات التامين واعتماد شركات تامين تتسم بالكفاءة والثقة العالية تتولى عمليات التامين على عمليات الاقراض ،
- 3- اعتماد التمويل الرقمي في التمويل للإسراع في تقديم الخدمات المالية وشمول اكبر عدد من المواطنين .



4- تقديم النصائح والإرشاد للمشمولين بالخدمات المالية من أجل الاستفادة من شمولهم بالخدمات المالية كالنشاط الاستثماري في المشروعات الصغيرة .

5 - تقديم تسهيلات ائتمانية بهدف التوسع بالشمول المالي بالتوافق مع التوسع في خدمات الاتصالات التقنية التي من شأنها توسيع خدمات الشمول المالي .

مراجع البحث

1-Mehrotra,Aaron & Yetman ,James. Financial inclusion-Issues for central banks , 2016.

2- الشمري ، احسان صادق ، اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف ، بحث قدم الى مجلس كلية الاقتصاد وادارة الاعمال / الجامعة الاسلامية في لبنان ، كجزء من متطلبات الماجستير في الادارة المالية ، بيروت ، 2017 .

3 - البنك المركزي العراقي . الاستراتيجية الوطنية للسنوات 2016 – 2020. بغداد . 2016 .

4 - بريح ، سميرة ، دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية – دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تقرت – وبنك القرضة الشعبي الجزائري / وكالة الوادي – 2008-2014.

5- Joshi< Deepal pant .Finanial Inclusion & Financial Literacy . 2011

6- العطرة ، غنوش ، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية واثرها

على الاداء البنكي – حالة البنوك الجزائرية / اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / قسم العلوم الاقتصادية – 2017 .

7- مجموعة البنك الدولي ، قاعدة بيانات المؤشر المالي 2017 .

8- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، الشمول المالي . 2016 .